مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (02) (ديسمبر، 2022) -ص 31-44
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحريرية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956-1957م

Evolution of the political and military conflict of the revolution from the Soummam conference to the Cairo conference 1956-1957

ميادة مزوزي[1*]، miyyada.mazouzi@univ-batna.dz
(مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، (جامعة باتنة1)
سليمان قريري[2]، grairislimane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	2021-11-30
2020-06-09		

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث في موضوع تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحريرية (1956-1957م) أي من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة، وذلك استنادا للمقررات التي خرجا بها وما لهما من تأثيرات على مسار الثورة، سيما مقررات الصومام التي كانت بمثابة الشرارة الأولى التي فجرت الخلافات بين السياسيين والعسكريين من جهة وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، وصلت في بعض الأحيان إلى حد التصفيات الجسدية لبعض الشخصيات، كل هذا بسبب تباين توجهاتهم الأيديولوجية ما ولّد جوا مكهربا، لولا لغة العقل والحكمة التي تجلت من خلال السعي لعقد اجتماعات للتحاور والبحث في تلك النزاعات من أجل اقتراح الحلول وإيجاد البدائل عن طريق الدعوة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 م. توصلنا بعد هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن مؤتمر القاهرة ألغى القرارات التي أثارت الجدل وفتح الباب أمام سطوة العسكريين على مؤسسات الثورة من 1957 إلى 1962 م، كما أعاد مشروع العمل الثوري إلى إطاره الحقيقي.

كلمات مفتاحية: مؤتمر الصومام، مبادئ وأولويات، الوفد الخارجي، المجلس الوطني للثورة، مؤتمر القاهرة.

Abstract

This study aims to research the topic of the evolution of the political and military conflict of the editorial revolution (1956-1957), that is, from the Soummam conference to the Cairo conference, according to the decisions that they came out with and their effects on the course of the revolution. In particular, the decisions of the Soummam, that exploded the differences between the politicians and the military and between the interior and the exterior, sometimes reaching the level of the physical elimination of some personalities. After this study, we reached a set of results, that the Cairo Conference canceled the decisions that sparked controversy and opened the door for the military mastery of the revolutionary institutions from 1957 to 1962, and the revolutionary project returned to its true framework.

Keywords: Soummam conference; principles and priorities; external delegation; National Council for the Revolution; Cairo conference.

*المؤلف المرسل

مقدّمة

إن المتتبع لتاريخ الجزائر عبر كافة العصـــور، وبخاصـــة ما يتعلق بأحداث الثورة التحريرية، تســتوقفه حتما صــور خالدة من البطولات والتضــحيات الفريدة من نوعها في تاريخ البشــرية، إلا أنه بالرغم من هذا اعترضـتها الكثير من الاختلافات بين قادتها السـياسـيين والعسـكريين التي كادت أن تقضي على المشروع الثوري.

في ظل هذا الجو المحتدم، اهتدى فريق من القادة العسكريين إلى ضرورة عقد اجتماع تاريخي سيتمّ على إثره تجاوز كلّ الحساسيات، وإعادة رصّ الصفوف؛ لإتمام المشروع الوطني من جهة، وغلق جميع أبواب المراوغات ضد المستعمر الغاشم من جهة ثانية.

في هذا الطرح يتمحور موضوع مقالنا حول تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحريرية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة

هل يمكن اعتبار مؤتمر القاهرة تصحيحا أم انقلابا على مؤتمر الصومام؟ ولتوضيح هذه الإشكالية أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي تداعيات انعقاد مؤتمر الصومام؟ وما هي أهم قراراته التي كادت أن تقضي على المشروع الثوري؟

2- ما صدى مقرراته على صانعي الثورة في الداخل والخارج؟

3- هل يمكن عدّ مؤتمر القاهرة منفذا لخلاص الثورة من هذه الصراعات وإعادة هيكلتها؟ من خلال معرفة أسباب انعقاد هذا المؤتمر؟ وكيف كانت مجرياته؟ وفيم تتمثل مقرراته التصويبية أو الإضافية على مقررات الصومام؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الخوض في تداعيات موضوع هام وحساس أثار الجدل بين مؤرخي تاريخ الثورة الجزائرية، يتعلق بأزمة القيادة والخلافات التي عرفتها والتي يمكن اعتبارها من أهم العوامل التي ساهمت في تعطيل استقلال الجزائر، دون أن ننسى مراوغات وسياسات الاستعمار الفرنسي في ذلك. محاولين تحليل بعض جوانبها سيما الفترة التي أعقبت مؤتمر الصومام وما انبثق عنه من قرارات، وما أضافه مؤتمر القاهرة عليه أو صححه.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- الوقوف عند أهم التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الثورة عقب مؤتمر الصومام.

2- معرفة صدى مقررات الصومام على صانعي الثورة في الداخل والخارج.

3- التطورات والتصويبات التي أضافها مؤتمر القاهرة سنة 1957 م.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الملائم لها والمساعد لنا على تقصي الأحداث واستنتاج الأحكام وإدراكها.

1- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م

1. 1.الظروف الممهدة لانعقاده

مع تصاعد الكفاح المسلح وانتشار الثورة في كل مناطق التراب الوطني، وبضمها لكل العناصر الوطنية المؤمنة بالاستقلال، كان على القادة العسكريين والسياسيين أن يجدوا صيغة تنظيمية تلبي الحاجيات الحقيقية للمرحلة، وتستجيب لطبيعة المعركة على الصعيدين السياسي والعسكري. وهكذا عقد في20 أوت 1956م بوادي الصومام مؤتمر وطني؛ لتقييم سنتين من الكفاح، ووضع قواعد وهياكل تنظيمية لجبهة التحرير الوطني، وإعطاء البعد الدولي للثورة الجزائرية عقب المشاركة في لقاء باندونغ وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955م (صحراوي، د.س. ن، ص.65-66). وباختصار فقد تجمعت ظروف داخلية وأخرى خارجية لانعقاده يمكن التفصيل فيها كما يأتي:

أ. الظروف الداخلية

لقد كان لأحداث 20أوت1955م أثر كبير على مسار الثورة، ففي هذا اليوم وعلى الساعة الثانية عشر زوالا، شنّ جيش التحرير الوطني هجومات عسكرية على أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني: سكيكدة، وقسنطينة، ووادي الزناتي، والقل...أشعلوا النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة والإدارات الفرنسية والثكنات وأحدثوا فزعا في الجهاز الاستعماري بالجزائر، مما أكد أن هذه الثورة أصيلة وذات أهداف، زد على ذلك انضمام المئات إلى صفوف الثوار وانتشار الثورة في ربوع الوطن. ومع عزم القوات الاستعمارية على قمع الثورة وإجهاضها، صعب الاتصال بين قيادات جيش التحرير، ضف إلى ذلك الحاجة إلى السلاح والمال مع ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما، والثورة التحريرية بحاجة ماسة إلى منهج ثابت (قواسمية، 2012، ص.69).

ب- الظروف الخارجية

كانت بدورها إحدى الظروف المساعدة التي شجعت قادة الثورة، بل أجبرتهم على مسايرة التطورات الدولية، ويمكن حصرها في مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس ب تاريخ1956/02/23م مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي مع منح الاستقلال للمغرب في2مارس 1956م وتونس في20مارس1956م، وكل هذا بتأثير الثورة الجزائرية، إضافة إلى طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن رغم رفضه اعتبارها قضية دولية ومساندة الدول الأفروآسيوية لها في لقاء بريوني بيوغسلافيا في جويلية1956م (يحياوي، 2001، ص.129-130).

ج- مكان وزمان انعقاد المؤتمر

حين تهيأت الظروف اختير يوم 20أوت1956م لانعقاده كون هذا اليوم يصادف الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس المغربي إلى مدغشقر20أوت1956م ليعبر الجزائريون عن تضامنهم

مع أشقائهم المغاربة، ومساندة قضاياهم العادلة، ويصادف أيضا ذكرى هجومات الشمال القسنطيني بقيادة البطل زيغود يوسف بمشاركة الجماهير الشعبية التي كان لها صدى واسع في الداخل والخارج (سعدوني، 2018، ص.9).

أما عن مكان عقد المؤتمر فقد اختلفت الآراء حوله ويمكن إجمالها فيما يلي:

رأي يرى بأن المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) قد اقترحت عقد المؤتمر في ترابها بالضبط في جبال بني صالح بسوق أهراس أوالزعرور قرب القل غرب سكيكدة، ورأي ثان يرى بأن أمر عقد المؤتمر قد عرض على مختلف مناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها، غير أن جل المناطق اعتذرت بسبب عدم توفر الأمن والحماية عدا المنطقة الثانية التي أعرب مسؤولوها عن مقدرتهم لتنظيم المؤتمر وتوفير الحماية، أما الرأي الثالث فيرى أن قادة الثورة قد اتفقوا على أن يكون مكان المؤتمر في وسط البلاد حتى يتسنى للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليه، ولهذا تم اختيار المنطقة الثالثة(العياشي، 1986، ص.6).

مهما اختلفت الأسباب التي دعت لعقد المؤتمر في الولاية الثالثة، فالعبرة ليست في المكان الذي احتضنه، ولكن في المؤتمر في حد ذاته وفي نتائجه؛ لأن اختيار المكان كان خاضعا بالدرجة الأولى لاستراتيجية الأمن.

2.1. الإعداد والتحضير لعقد المؤتمر

شهد شهر مارس تحضيرات مكثفة بالمنطقة الثالثة على أكثر من صعيد، وسرية تامة، فعلى الصعيد الأمني مثلا، وضعت خطة متكاملة لحراسة موقع المؤتمر، كما شرعت المناطق المختلفة بإعداد تقاريرها للمؤتمر على إثر إعلامها بموعد عقده...(سلسلة التراث، 2006، ص.15).و بدأت المساعي الجدية من طرف عبان رمضان، إذ أرسل إلى المنطقة الثانية كلا من عمارة رشيد ومزهودي إبراهيم لإعادة ربط الاتصال والاطلاع على الوضع مع زيغود يوسف، والأخير كلف كلا من مبروك بلحسين وبن طوبال للذهاب إلى الجزائر لتبليغ الرسالة لعبان المتضمنة لفكرة عقد مؤتمر وطني. وفي مراسلة بتاريخ 1ديسمبر1955 إلى الوفد الخارجي لإشعارهم بفكرة الاجتماع، جاء في مضمونها بأن هناك اجتماعا وطنيا للمسؤولين من مختلف المناطق: وهران، الشمال القسنطيني، الجزائر ويطلب منهم إرسال ممثلين عنهم لاتخاذ قرارات هامة (بلحسين،2004، ص.51).

وجاء في رسالة أخرى مؤرخة في 20جانفي 1956 للوفد الخارجي بأن هناك لجنة تحضيرية بصدد وضع الأرضية، لن تعلن إلا بعد أخذ رأيهم، وردّ محمد خيضر بالتعجيل بإرسال مشروع الأرضية التي سيدرسها الوفد الخارجي في رسالة بـ15 فيفري1956(بن حمودة،2012، ص.205) وما تجدر الإشارة إليه أن عبان رمضان أبلغ الوفد الخارجي بأنه لم يتمكن من الاتصال بالمنطقة الأولى لاستشهاد شيحاني وابن بولعيد وظهور خلافات في القيادة (إحدادن،2007، ص.29)

أ. أطراف جلسات المؤتمر

حضر المؤتمر معظم قادة مناطق الجزائر، وكانت ممثلة كالتالي:

- المنطقة الثالثة:(القبائل): كريم بلقاسم، عميروش آيت حمود، سعيد محمدي، محمد حماي المدعو قاسي.
- المنطقة الثانية:(الشمال القسنطيني): يوسف زيغود، عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، حسين روابحية، إبراهيم مزهودي، علي كافي.
- المنطقة الرابعة:(وسط الجزائر): عمر أو عمران، سليمان دهيليس، أحمد بوقارة.
- المنطقة الخامسة:(وهران وضواحيها): العربي بن مهيدي.
- منطقة الجزائر المستقلة: عبان رمضان، سي الشريف (سلسلة التراث، 2006، ص.20).

ولم يحضر هذه الاجتماعات إلا قادة المناطق: زيغود يوسف، كريم بلقاسم، عمر أو عمران، العربي بن مهيدي، عبان رمضان. ولكل واحد منهم أن يستشير أصحابه الذين رافقوه خارج الاجتماع. ترأس الاجتماع العربي بن مهيدي، وعبان رمضان مقررا، وقد عينت لجنة لتحضير الوثيقة التي تعرض على المجتمعين متكونة من محمد لبجاوي، وعبد الرزاق بوشنتوف وعمار أوزقان.

أما الأطراف التي غابت عن المؤتمر فهم ممثلو الولاية الأولى (الأوراس)، ووفد الولاية السادسة الممثل في علي ملاح الذي تغيب بعذر (بعد أن وجه تقريره للمؤتمر) ووفد ممثلي الجبهة في الخارج: أمثال محمد بوضياف وبن بلة... (إحدادن، 2007، ص.29) فعدم حضورهم يرجعه بعض الدارسين إلى أنهم بقوا في طرابلس ينتظرون الدعوة، وأن حضورهم يتطلب الحذر الكبير للوصول إلى مكان المؤتمر، وبقوا ينتظرون إلى استتباب الأمن. وفي شهادة بن بلة نجده يقول: إنه تلقى الدعوة مع خيضر وأن يذهبا إلى طرابلس لإدخالهما إلى الجزائر، وبقيا هناك عشرين يوما ولم يأت أحد، ويرى أن الأمر مقصود بعدم حضورهم (سالمي، 2019، ص.87). ويذكر علي كافي في مذكراته حول هذا الموضوع: "أما بالنسبة لجماعة الخارج، فقد رفضوا حضور المؤتمر، والأسباب لا يعرفها أحد منا، ولا يعرف سواهم وبن مهيدي كونه المكلف بالاتصال بالخارج؛ لأنه كان نائب محمد بوضياف "(كافي، 1999، ص.102). أما غياب المنطقة الأولى فيعود إلى ضباطها السياسيين الذين لم يتفقوا على تعيين خليفة لابن بولعيد. وهناك من يرى أنها حاضرة في شخص عمر بن بولعيد، إلا أنه لم يمكث لحضور المؤتمر كون قيادة المنطقة لم تخوله تمثيلها. وبخصوص سوق أهراس والصحراء، فلم تكونا ضمن المناطق الخمس التي تأسست في بداية الكفاح المسلح (جيار، 2013، ص.92-93).

في الأخير، ما يمكن قوله إن انعقاد المؤتمر دون حضور قادة تاريخيين يعدّ نقطة حساسة شكلت منعرجا حاسما على الصعيد السياسي والعسكري بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وعلى مسار الثورة. وإن كانت قراراته لصالح هذه الأخيرة، فقادة الخارج لهم ثقلهم السياسي، وهم من مفجري الثورة التحريرية. وإن إبعادهم عن اللقاء الوطني ولأي سبب خطأ في حقهم، وقد انعكس سلبا على قيادة الثورة فيما بعد، حيث برز النفور والانقسام، وأوشك على تفجير صراع حقيقي

بين الطرفين... (سالمي، 2019، ص.88) وهذا ما سنوضحه لاحقا في آثار وصدى مقررات الصومام على الوفد الخارجي.

ب. قرارات المؤتمر ونتائجه

يمكن تلخيصها فيما يلي:

* تقسيم البلاد إلى ست ولايات، ورسم حدودها من جميع الجهات، وتقسيم الولاية كالتالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاثة.

*نظمت القرارات العسكرية؛ إذ أقرت التوحيد العسكري، والرتب، والمصالح.

* أقرت القرارات السياسية التالية:

أ- المؤسسات القيادية

تشمل لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من خمسة أعضاء، وتتكفل بالإشراف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة، ولها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج والمجلس الوطني للثورة الجزائرية المتألف من34عضوا: 17منهم دائمون و17مؤقتون، وهو المخول بإيقاف القتال والبتّ في القرارات المصيرية (يعيش، د. س. ن، ص.77).

ب- المحافظون السياسيون

مهمتهم سياسية، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني، ويقدمون المشورة وينقلون الأخبار، ويوجهون الشعب، ويواجهون الحرب النفسية.

ج- المجالس الشعبية

تتشكل عن طريق الانتخاب في جميع القرى ومدن الوطن لتشرف على سير الحياة اليومية وما يتعلق بالشؤون القضائية والمالية والاقتصادية.

د- العلاقة بين الجبهة والجيش

قرر المؤتمر أولوية السياسي على العسكري.

هـ- العلاقة بين الداخل والخارج

أقر المؤتمر أن تعطى الأولوية للداخل على الخارج.

و- المحاكم

تشكيل محاكم لمحاكمة المدنيين والعسكريين وفقا للقوانين المسنة (يعيش، د. س. ن، ص.78).

في الأخير، بعد تشخيصنا لأهم الظروف التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر وأهم من حضره أو غاب عنه، وجمعنا لأهم قراراته، سنذهب مباشرة لتتبع وقع صداه على صانعي الثورة المجيدة سيما غياب بعض قيادات الولايات التاريخية والوفد الخارجي.

2. صدى مقررات الصومام على صانعي الثورة التحريرية (الوفد الخارجي وبعض القادة الميدانيين) 1956-1957م

2. 1. وقع قرارات الصومام على الوفد الخارجي وبعض القادة

لقد كان مؤتمر الصومام انتصارا للثورة الجزائرية في نظر عديد المحللين السياسيين الوطنيين على وجه الخصوص، لكن بعض المسؤولين في الخارج عدّوا مجرد انعقاده نوعا من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر. فعندما تلقى أحمد بن بلة رسالة عبان رمضان لإبلاغه بما تم الاتفاق عليه في المؤتمر، رد هذا الأخير برسالة إلى الهيئة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني تضمنت النقاط التالية (مسعودي، 2011، ص.39):

- غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر بسبب عدم حضور الوفد الخارجي، ممثلي الأوراس، وهران، سوق أهراس والصحراء.
- لم يتم التأكيد على البعد الإسلامي العربي للثورة مما يتنافى مع مبادئ أول نوفمبر.
- وجود مسؤولي أحزاب قدامى داخل الهيئات القيادية، وأكد في آخر هذه الرسالة خطورة قرارات المؤتمر، وطالب بإعادة النظر فيها قبل نشرها (مسعودي، 2011، ص.40).

إن المتمعن في مبررات رفض بن بلة لقرارات الصومام ما هو إلا انطباع سياسي معارض لمنهج عبان رمضان. فالولاية الخامسة ممثلة في شخص قائدها العربي بن مهيدي. أما الجنوب فقد تغيب سي الشريف ووجه تقريره إلى المؤتمر، كما احتج الوفد الخارجي على وجود بعض العناصر في مناصب هامة وقيادية للثورة إذ رفضوا وجود هؤلاء منهم أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأنصار جمعية العلماء والمركزيين... معتبرين إياهم متطفلين لابد من حماية الثورة منهم. أما بوضياف فاعتبر ما حدث في الصومام تحولا خطيرا في مسار الثورة، فجبهة التحرير الوطني التي كانت سابقا المنظم الوحيد للحركة الوطنية، أصبحت منذ أوت 1956م تشهد تحالفا بين قدماء حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي والعلماء. إلى جانب معارضة بن بلة وبوضياف هناك موقف أحمد مهساس من المؤتمر والذي كان شديدا تسبب في وقوع أحداث دامية على الحدود الشرقية (خيثر، 2006، ص.166).

ومن أمثلة ذلك أنه قد تحالف مع مجموعة من القادة في سوق أهراس والأوراس لمواجهة كل من إبراهيم مزهودي وعبد القادر بن عودة المكلفين من اللجنة بتولي تمثيل الثورة لدى السلطات التونسية واستعادة الإشراف على قاعدة تونس التابعة لجيش التحرير هناك. إن علي مهساس كان من أبرز المناصرين لموقف بن بلة من قرارات مؤتمر الصومام لتولي العناصر الإصلاحية (مواقع قيادية في الثورة)، فاستغل منصبه كقائد للقواعد الخلفية لجيش التحرير في طرابلس وتونس من أجل إثارة الاحتجاجات في منطقة سوق أهراس، متهمين القيادة التنفيذية الجديدة للثورة بتجاهل خصوصية منطقتهم كقاعدة دعم لجيشه، وطموحاتهم كانت تتجه نحو الحصول على وضع تنظيمي شبيه ببقية الولايات الست الأخرى (خيثر، 2006، ص.166-167).

أما قادة الأوراس فقد نقموا على لجنة التنسيق والتنفيذ لتسرعها في تعيين قيادة للولاية الأولى لا تحظى بالقبول في أوساط المجاهدين بالنظر إلى ماضيها السياسي والعسكري. وبعدما لاحت

بوادر العصيان سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القيام بجهود سياسية في مختلف الاتجاهات، فأرسلت العقيد أو عمران والأمين دباغين لمساعدة كل من مزهودي وبن عودة، وتقدمت بعروض لعلي مهساس، وقامت من ناحية أخرى بإرسال لجنتين للتحقيق في الأوراس قادها كل من العقيدين محمدي السعيد وعميروش (عثماني، 2013، ص.377-378).

2. 2. دور لجنة التنسيق والتنفيذ في الحد من هذه التمردات

إضافة إلى الجهود السياسية التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ (C. C. E) لم تتوان عن تغيير استراتيجياتها، فقررت استعمال القوة والقيام بالتصفيات الجسدية في حق أشخاص يحاولون شنق هذه القرارات، ويحرضون على الاعتراض عنها مثل علي مهساس الذي تذكر بعض المصادر أن العقيد أو عمران انتقل إلى تونس ثم إلى القاهرة ومعه تعليمة من عبان رمضان لتصفيته، فاعتقله أو عمران في القاهرة ليتمكن من الفرار (خيثر، 2006، ص.167). كما تم إلقاء القبض على عدد من القادة الميدانيين للأوراس وعلى رأسهم عباس لغرور ولزهر شريط، اللذان تمت محاكمتهما بتهمة العصيان والتمرد، وهو ما أجج للانتقام لفترة طويلة في الأوراس نظرا لسمعتهما الثورية (عثماني، 2013، ص.378). هكذا كان رد فعل لجنة التنسيق والتنفيذ اتجاه كل من حاول معارضة سياستها.

كان لحادث اختطاف طائرة الزعماء الأربعة في 22 أكتوبر 1956م تأثير إيجابي للتخفيف عن لجنة التنسيق والتنفيذ من انتقادات صادرة عن شخصيات فاعلة لها رصيدها التاريخي مثل أحمد بن بلة وكذا بوضياف الذي أبدى تحفظات حول بعض النقاط. وكان لنشاط الوفد الخارجي الجديد بزعامة لمين دباغين بمحاولاته لاحتواء الأزمة وإعادة رص الصفوف من جديد، مما سمح للجنة بممارسة مهامها على ضوء مقررات الصومام بعد أن رأت الخلافات تظهر بسبب الظروف الأمنية خاصة (عثماني، 2013، ص.378).

كما توضح عقيلة ضيف الله في دراستها – التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962م) أن الأسباب التي جعلت لجنة التنسيق والتنفيذ تنقل مقرها من مدينة الجزائر إلى تونس يعود إلى الإجراءين الحاسمين اللذين اتخذتهما المتمثلين في شن إضراب عام لمدة 8 أيام، وحرب العصابات في المدن كسند للنضال في الريف (ضيف الله، 2013، ص.310).

أدى هذان الإجراءان إلى إبادة شبه تامة للخلايا السياسية الحضرية، كما تعرض الجزائريون خلال هذا الإضراب لأبشع أنواع القمع والعدوان والنهب والتخريب، كما استشهد أحد أعضائها (لجنة التنسيق والتنفيذ) العربي بن مهيدي، وأمام هذا الوضع أجبر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على الفرار إلى المغرب وتونس، وباشرت عملها من خارج الجزائر (ضيف الله، 2013، ص.310).

أمام هذه المعطيات الجديدة –استشهاد ابن مهيدي – دخلت الثورة الجزائرية مرحلة عصيبة يمكن وصفها بـــعهد الجماعات والتكتلات العسكرية (عهد التراجع أو الغاية تبرر الوسيلة) كل يعزز صفه ويحمي نفسه. فإدراك كريم بلقاسم بأن السير مع مقررات الصومام (مبادئ وأولويات) سيصل به حتما إلى وضع قد يجعله خارج اللعبة، فمنصبه كقائد للقوات الحربية بمقتضى مقررات الصومام سهل عليه كسب مؤيدين له (مسعودي، 2011، ص.53). فأول ما قام به أنه جمع أكبر عدد من الأنصار

وقليلا من الخصوم، فخفف حملته على بن بلة وبوضياف وقرب منه أو عمران مسؤول الولاية الرابعة وبن طوبال مسؤول الولاية الثانية وبوصوف مسؤول الولاية الخامسة ومحمود الشريف الذي كان له الفضل في بروزه عن الولاية الأولى، وهؤلاء كان لهم نفوذ

على ولاياتهم، أما في الصف المقابل كان عبان رمضان الذي لم يكن له أي سند لا في الداخل ولا في الخارج، وكان غير مرغوب فيه لا في تونس ولا في المغرب، ولا في مصر، بسبب تطاوله عليهم (هشماوي، د.س. ن، ص.131-132). وخطأ عبان على رأي بلعيد عبد السلام أنه لم يتفطن لهذه التغييرات ولم يحط نفسه بقوى تحميه، فسلاحه كان منهجا وأسلوبا سياسيا قريبا للمثالية في زمن تحكمه قوة السلاح (مسعودي، 2011، ص.54).

وبهذا مهدت الظروف لدعوة المجلس الوطني للثورة لعقد أولى مؤتمراته وسنأتي لعرض تداعياته وأهم مقرراته.

3. مؤتمر القاهرة أوت 1957م

3. 1. ظروف انعقاده والأطراف الحاضرة

حرص قادة الثورة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة للقاءات لتدارس الأوضاع والنتائج ولوضع الخطط والبرامج الجديدة، وبهذا الاعتبار انعقد بالقاهرة *من 20 إلى 28 أوت المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (بوعزيز، 1996، ص.187). باعتبار أن هذا البلد الشقيق له دلالة لما كانت تمثله في تلك الفترة التاريخية عاصمة لكل القوى العربية التحررية والوطنية ورمزا للنضال العربي، بمعنى أن مباركة القاهرة لهذا المؤتمر واحتضانها له، سيعطي قراراته مزيدا من القوة والمصداقية في الداخل والخارج. فكانت هذه الدورة منعرجا حاسما في تاريخ الثورة (مسعودي، 2011، ص.59).

في ظل انقسام الهيئة التنفيذية إلى كتلتين: الأولى جماعة عبان رمضان وبن خدة ودحلب وتعززت بالعقيد سليمان دهيليس قائد الولاية الرابعة سابقا، وكانوا مقيمين في القاهرة، وهم مع هدف عبان رمضان لتكريس أولوية السياسي على العسكري محاولين تهميش كريم بلقاسم ورفاقه، وهم الطرف الثاني الذي تدعم هو الآخر بحلفاء أمثال محمود الشريف من الولاية الأولى وبن طوبال من الولاية الثانية وبوصوف من الولاية الخامسة (سالمي، 2019، ص.104).

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسين دقيقة مساء، ترأس الجلسة فرحات عباس ومحمد بن يحيى كاتبا، وبحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن خدة، سعد دحلب أعضاء بلجنة التنسيق والتنفيذ. محمد لمين دباغين رئيس مندوبية الخارج، عمر أو عمران مندوب عسكري في الخارج، لخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية بوصوف عبد الحفيظ قائد الولاية الخامسة، والعسكري عمار قائد ولاية سوق أهراس، ومحمد لعموري من الولاية الأولى، وهواري بومدين الولاية الخامسة، عمار بن عودة من تنظيم جبهة التحرير في تونس، أحمد فرنسيس، ثعالبي الطيب، توفيق المدني، محمد يزيد، عبد الحميد مهري هؤلاء كانوا مندوبين سياسيين بالخارج (سالمي، 2019، ص.104). واستنادا إلى الأستاذ صالح بلحاج، فإن هذا الاجتماع كان مزدوجا، جاء في

إطار اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير، واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة، وبعد عدة جلسات خرج المؤتمر بعدة قرارات سياسية وعسكرية (سالمي، 2018، ص.40).

3. 2. أهم مقرراته

تبعا لمجريات التحضير المشار إليها سابقا، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم القرارات المنبثقة عن المؤتمر التي لها علاقة بموضوع دراستنا وهي:

- توسيع المجلس الوطني للثورة وجعل عدد أعضائه 54 عضوا كلهم أصليون، كما جعل عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 14 عضوا اتضح فيها غلبة العسكريين، وهم قادة الولايات ممثلة بالتتابع بالعقداء محمود الشريف، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أو عمران وعبد الحفيظ بوصوف، والسياسيين هم عبان رمضان، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري وفرحات عباس، وتم استبعاد مساعديه بن خدة ودحلب إضافة إلى الرؤساء التاريخيين أو القادة الخمسة المسجونين (الشيخ، 2003، ص.100).

- التأكيد على أن هدف الثورة جاء بالصيغة التالية:"إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام، وهذا ما كان بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام "(هشماوي، د. س. ن، ص.134).

- بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، فقد ألغى المجلس الوطني للثورة هذه الأولوية، ونص في لائحته النهائية أنه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج؛ بمعنى أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية، وحيث مصلحة الثورة والمساواة بين الجميع (سالمي، 2018، ص.42).

ويضيف الدكتور محمد العربي الزبيري في دراسته أن مقررات الدورة لم تقتصر على قضايا التسيير والمسؤولية، بل تعدت إلى موضوعات أخرى مرتبطة بالثورة كالعمل على إنعاش العلاقات المغاربية بإنشاء لجنة تنسيق تضم الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني (F.L.N) وإنشاء لجان شعبية تساند الثورة، وأيضا إيقاف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1957-1958م الذي نجح في مهمته وبرهن للعالم وللعدو بأن الثورة الجزائرية ثورة كل الشعب بجميع فئاته، إضافة إلى تكثيف النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني في ثلاثة اتجاهات: الأمم المتحدة والمنظمة الأفروآسيوية والحلف الأطلسي من أجل فضح أكاذيب فرنسا وتعتيمها للرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية (الزبيري، 1999، ص.108-118).

إن قرارات هذا المؤتمر تقودنا إلى الاستفسار حول ما إذا كانت تصحيحا أم انقلابا على المرحلة السابقة له؟

3. 3.مؤتمر القاهرة 1957م"تصحيح أم انقلاب؟"

تعد مجريات ونتائج انعقاد أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من شهر أوت 1957م من أكثر المحطات التاريخية جدلا، فقد تناقضت وجهات النظر حوله، فهناك من وصفه بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الثورة أو اجتماع الثأر من مؤتمر الصومام، بينما وصفه آخرون بأنه كان حركة تصحيح ثورية نجحت في إنقاذ الثورة من الانحراف، ارتكز دعاة الطرح الأول على جملة من الشواهد التاريخية التي كشفت نوايا القادة الميدانيين في الانقلاب على الجهاز التنفيذي للثورة وهو

ما كانت تعكسه الأجواء التحضيرية قبيل انعقاد المؤتمر التي أشرنا إليها سابقا من خلال ذلك التقارب بين كريم بلقاسم و بوصوف و بن طوبال ضد عبان رمضان(خيثر، 2006، ص.171).

بالرغم من أن الدعوة لعقد هذا الاجتماع جاءت بصورة عادية؛ كون القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ينص على انعقاده بصورة دورية مرة كل سنة، إلا أن انعقاده لم يخل من المناورة السياسية الهادفة لإقصاء عناصر من داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى (خيثر، 2006، ص.171). وذلك من خلال كتابات عديد المشاركين فيه أمثال (عبد الحميد مهري، أحمد توفيق المدني من جهة، وآراء بعض الدارسين في مقدمتهم المؤرخ (جيلبرت ميني) ومحمد حربي، وسنأتي لعرضها:

ما أورده (عبد الحميد مهري) أن مؤتمر القاهرة والقرارات التي تمخضت عنه اتخذت كلها في الكواليس إذ سبق الاجتماع الرسمي المحدد في أوت 1957م عدة لقاءات جمعت القيادة السياسية والعسكرية تحددت خلالها القرارات المزمع اتخاذها في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي هذا الطرح نجد أيضا توفيق المدني يقول: بأنه اجتماع سري بين كبار المسؤولين العسكريين، يتزعم عبان رمضان فريقا قليلا منهم، ويتزعم بوصوف وبلقاسم وبن طوبال الأغلبية (مسعودي، 2011، ص.58)، تقرر فيه ما يلي:

- إعداد دراسة كاملة للموقف العام للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام لعرضها على المؤتمر عند اجتماعه.

- توزيع الاختصاصات بين القيادة العسكرية ولجنة التنسيق بالخارج.

- تعيين المقرر الرسمي لقيادة الجيش والجبهة ولجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج، وأسلوب تعاملها مع الخارج والداخل.

- تحديد نوعية اللجان التي توكل إليها إدارة شؤون الثورة في الداخل والخارج عسكريا وإداريا وسياسيا وتوزيع الاختصاصات.

- تحديد الحد الأدنى للشروط الواجب توفرها قبل الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا وقبل إيقاف إطلاق النار (الذيب، 1990، ص.252).

ووصفه جيلبرت منييه بالاجتماع التحضيري** المنعقد في مدينة مونتفلوري بضواحي تونس، كان هدف العسكريين هناك الضغط على السياسيين (خيثر، 2006، ص.171).

ويضيف محمد حربي بأنه بعد الاجتماعات غير الشرعية والمساومات في الكواليس كرست دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 بالقاهرة انتصار كريم بلقاسم الذي أكد ضرورة إزالة أي عائق تنظيمي وبشري يعترض تلاحم الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني، فبالرغم من أقلية العسكريين الحاضرين بالدورة (كانوا عشرة) فقد فرضوا وجهات نظرهم على السياسيين، وكانوا اثني عشرة، وقد وصف القائمون الرئيسيون بتعديل القيادة عمليتهم بأنها –عودة إلى الينابيع- بتأكيد أولوية جيش التحرير بقوة وإجهاض محاولة استعادة السيطرة على الجيش (حربي، 1984، ص.169-170).

وكرأي إجرائي لنا وتعليق على وجهات النظر المذكورة أعلاه، نصل للقول بأن "اجتماع القاهرة كان على مرحلتين، الأولى تمهيدية ويمكن اعتبارها سرية إذ من خلالها اجتمع العسكريون وسطروا برنامجهم المتفق عليه، والثانية كانت من أجل التتويج للبرنامج وإضفاء الشرعية عليه بالتصويت من طرف أعضاء دورة المجلس الوطني للثورة والإعلان عنها."

خاتمة ونتائج الدراسة

بعد تتبعنا لأهم النقاط التي أثارت الجدل حول مقررات المؤتمرين سيما نقطة المبادئ والأولويات ومختلف التفسيرات التي قدمها القياديون سواء في الداخل أو الخارج، وقراءاتنا لكتابات بعض المؤرخين حول هذا الموضوع، نصل إلى استخلاص النتائج التاريخية التالية:

1- يعد مؤتمر الصومام الشرارة الأولى لذلك الصراع السياسي والعسكري الذي عرفته الثورة التحريرية سنة 1956-1957 م والذي كاد أن يعرقلها على مهمتها الأساسية، بالرغم من إضافاته الإيجابية، وبخاصة فيما يتعلق باستحداث التنظيم المؤسساتي للثورة؛ لغلق جميع أبواب المراوغات الاستعمارية من جهة، وأشكال التردد للانضمام للثورة من جهة ثانية.

2- بناء على ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م فإن قيادة الثورة قيادة جماعية، وليست مشكلة من الوفد الداخلي أو الخارجي فقط، فهي قيادة موحدة يستحيل للسياسي والعسكري العمل بمفرده دون تظافر وتنسيق للجهود وإشراك الجميع، فذلك من متطلبات الثورة.

3- إن هذه التفسيرات والقراءات السلبية لمبدأ أولوية السياسي على العسكري ماهي إلا مواقف ورد فعل لبعض الشخصيات طغت عليها الأنانية والشغف لاعتلاء المناصب؛ بغرض تحقيق مصالح شخصية.

4- ما يمكن قوله حول آراء صانعي المؤتمر من قريب أو بعيد من جهة، والدارسين لهذا الموضوع من جهة ثانية، هو أنه لم يكن لهذا النزاع حول المبادئ والأولويات أساس من الصحة أبدا، بل هو نزاع وهمي عطل المشروع الثوري.

5- أما فيما يخص مبدأ أولوية الداخل على الخارج فنعتبره مبدأ يتماشى والمنطق؛ كون رجال الميدان هم الأدرى بأوضاع الثورة ومسارها الحقيقي، وبالتالي هم الأولى بوضع الخطط والقرارات لمجابهة العدو، لكن أغلب الكتابات ربطته مباشرة بصراع الأشخاص؛ أي رغبة عبان رمضان في إقصاء الوفد الخارجي.

6-بعد قراءتنا المتأنية لوثيقتين منشورتين لمحضر اجتماع القاهرة 20-27أوت 1957م، نصل للقول بأن اجتماع القاهرة يعد أقصر اجتماع عقده المجلس الوطني للثورة التحريرية، إلا أنه خرج بقرارات في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة، كتكريسه لمبدأ القيادة الجماعية والقضاء على المبادئ والأولويات التي أقرها مؤتمر الصومام.

7- دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانت عادية في وقتها المسطر لها (تبعا للقانون الداخلي لبرلمان الثورة).

8-بعد قرارات مؤتمر القاهرة وما عرفته مؤسسات الثورة من توسعة من حيث عدد أعضائها نعدّ هذا تفتحا وتنوعا جمع بين كل الاتجاهات الفعالة في الحياة السياسية، وحتى إدراج أسماء المختطفين الخمسة يدل على احترام مبدأ الشرعية التاريخية المتعارف عليه.

وفي خاتمة هذه الورقة البحثية، نصل إلى أن المؤتمرين حملا في طيات مجرياتهما وقراراتهما عناصر إيجابية وسلبية، وهذا لن يثير الباحثين أو يستوقفهم باعتبار مهمة الإشراف عليهما تعود لشخصيات لها توجهات إيديولوجية وطموحات شخصية ترغب في تمريرها وتجسيدها في مثل هذه الاجتماعات وسترافق الثورة إلى غاية 1962 م. لهذا نعدّ مؤتمر الصومام لبنة الصراع ومؤتمر القاهرة إصلاحا جزئيا لمحطة الصراع هاته 1956-1957 م لكن قفزة لسطوة العسكريين على الثورة من 1957 إلى 1962 م.

قائمة المراجع

1- إحدادن، زهير. (2007). المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954 -1962. الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع.

2- الذيب، فتحي. (1990). عبد الناصر وثورة الجزائر (ط.2). القاهرة: دار المستقبل العربي.

3- الزبيري، محمد العربي. (1999). تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962- دراسة-(ج.2). منشورات اتحاد الكتاب العرب.

4- الشيخ، سليمان. (2003). الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين – دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية.

5- العياشي، علي. (1986). الذكرى الثلاثون لمؤتمر الصومام. مجلة أول نوفمبر، العدد (78)، ص 6.

6- بلحسين، مبروك. (2004). المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر-القاهرة (1954-1962): مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، القصبة.

7- بن حمودة، بوعلام. (2012). الثورة الجزائرية-ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها السياسية. الجزائر: دار النعمان.

8- بوعزيز، يحيى. (1996). ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (ج.2). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

9- جيار، الهاشمي. (2013). مؤتمر الصومام الفعل المؤسس في حلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، الرويبة: منشورات ANEP.

10- حربي، محمد. (1984). الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (ط.1)، تر: كميل قيصر داغر، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية.

11- خيثر، عبد النور. (2006). تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

12- سالمي، مختار. (2018). اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 6، العدد (15)، ص 40-42.

13- سالمي، مختار. (2019). إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1954-- 1962) أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف مسيلة.

14- سعدوني، بشير. (2018). مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده، انعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية. مجلة الدراسات الإفريقية، العدد (6)، ص 9.

15- سلسلة التراث. (2006). النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954. منشورات ANEP، ص ص15-20.

16- صحراوي، عبد القادر. مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة: الرئيسين بن يوسف بن خدة وعلي كافي. الحوار المتوسطي، العدد (6)، ص ص 65-66.

17- ضيف اللّه، عقيلة. (2013). التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962.الجزائر: دار البصائر، ص 310.

18- عثماني، مسعود. (2013). الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب. الجزائر: دار الهدى، ص ص 377-378.

19- قواسمية، سهام. (2012). دراسة قانونية وسياسية، ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام والأسس الاستراتيجية التي أقرها للثورة. قدم إلى الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى، يومي 2 و3 ماي 2012، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، منشور، ص 69.

20- كافي، علي. (1999). مذكرات الرئيس علي كافي -من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع.

21- مسعودي، رجاء. (2011). الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957- سبتمبر 1958- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2.

22- هشماوي، مصطفى. جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر- دراسة-. منشورات المركز الوطني للأرشيف للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر: دار هومة.

23- يحياوي، جمال. (2001). الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام. مجلة المصادر، الجزائر، العدد (5)، ص ص 129-130.

24- يعيش، محمد. مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته. مجلة المعارف للبحوث والدراسات الخارجية، العدد (13)، ص ص 77-78.

25- * ينفرد برأيه أن الاجتماع لم يكن لمدة أسبوع ، بل كان لبضع ساعات من يوم 27 أوت 1957 وربما حجته هنا سلسلة الاجتماعات السرية التي سبقته ، ويصر بأن اجتماع القاهرة كان ثأرا من قرارات الصومام ونهاية لعبان رمضان بتنصيبه رئيسا لمجلة المجاهد، ص ص 343-344. انظر المحضر الرسمي(مؤتمر القاهرة 28 أوت 1957 في المركز الوطني للأرشيف العلبة184) (وثيقة منشورة) انعقد المؤتمر السنوي لقيادة الثورة الجزائرية لعام 1957 بالقاهرة بحي قاردن سيتي من (27 - 20 أوت 1957 في شكل اجتماعات يومية ونجدGilbert Meynier

Et Harbi ; Mennier, Gilbert. (2012). LE FLN Documents et Histoir 1954-1962. Casbah edition, pp 254-255.

26- **- اجتماع مونتفلوري بضواحي تونس جمع العسكريين قبل توجههم إلى القاهرة، ولم يكن رسميا، حضره كل من كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمود الشريف،... واعتبره جلبرت منييه (Gilbert Mennier) أول خطوة في المناورة لاستدعاء هيئة جديدة للمجلس الوطني. للمزيد انظر: خيثر عبد النور، ص 172.